ACAPS ANALYSIS HUB
YEMEN

CRISISINSIGHT

نظرة عامة على تأثير الأزمة اليمنية

التطورات الإنسانية الرئيسية في عام 2020
والتوقعات لعام 2021

10 MAY 2021

اليمن 2020: خمسة تطورات رئيسية أثرت على الوضع الإنساني

1 المدنيون والبنية التحتية المدنية

نتج عن العنف المسلح وقوع العديد من الإصابات الجماعية، و استمر النزاع في التأثير على البنية التحتية المدنية الحيوية - خصوصا البنية التحتية للرعاية الصحية.

استمر تضرر المدنيين و البنية التحتية المدنية الحيوية بسبب انتشار النزاع بمناطق جديدة. في سنة 2020، بدأت الجبهات النشطة بالتحرك قرب المناطق المأهولة بالسكان لمحافظتي الجوف ومأرب. لا يزال 800,000 من النازحين تقريبا يعيشون في محافظة مأرب كان يُنظر إليه سابقًا على أنه مكان يسوده السلام والأمن النسبيان. تم الإبلاغ عن 20 حادثة على الأقل لأكثر من عشرة مدنيين أصيبوا أو قُتلوا في جميع أنحاء اليمن في عام 2020 ، وأصيبت أكثر من 18 منشأة صحية إما بغارة جوية أو قصف (بزيادة قدرها 50% عن عام 2019)، مما أدى إلى تقييد الوصول إلى الرعاية الصحية الحيوية ل 200.000 من الأسر.

2 النزوح

ظل الناس في اليمن يعانون من النزوح نتيجة للحرب وعوامل أخرى، مثل الفيضانات المفاجئة وكوفيد 19؛ وقد ارتفع عدد النازحين بشكل كبير في مأرب والجوف ، و تبقى التحديات العامة للنازحين داخليا في تزايد.

أدت مفاوضات السلام وتراجع الصراع إلى انخفاض حركة الناس في المحافظات مثل ماهو الحال في حجة. شهدت محافظات أخرى، مثل الجوف ومأرب، زيادة في النزوح نتيجة لتوسع الصراع. نزحت العديد من الأسر عدة مرات طوال فترة الصراع، مما أدى إلى انخفاض كبير في فرص العمل واستنفاد المدخرات لديهم ولدى المجتمعات المضيفة لهم.

3 الحماية و الضعف

ظهر العاملون في مجال الصحة والأشخاص المعتمدون على التحويلات كمجموعات مستضعفة جديدة.

تفاقمت مخاطر الحماية التي كانت قائمة في السنوات السابقة بسبب الصراع المستمر، وزيادة التحديات أمام العمليات الإنسانية، وانخفاض التمويل. وزادت جائحة كوفيد 19 من تعقيد الوضع. أصبح العاملون الصحيون، والأشخاص الذين يعتمدون على التحويلات، والأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية أساسية، والعاملين بأجر يومي فئات جديدة تعتبر «مستضعفة».

4 وصول المساعدات الإنسانية

أدى كوفيد 19 وعوامل أخرى إلى زيادة حواجز الوصول، مما أثر على جودة الخدمات المقدمة.

بينما تم إحراز تقدم مع السلطات فيما يتعلق بالموافقة على البرنامج في عام 2020 ، ظلت بيئة التشغيل العامة صعبة للغاية. تمت إعاقة الوصول لأسباب أمنية ومادية وبيروقراطية. واجهت العمليات الإنسانية قيوداً متزايدة وتكاليف مرتبطة بانخفاض التمويل. عانى ما يقدر بنحو تسعة ملايين شخص من قيود الوصول في تلبية احتياجاتهم.

5 الاقتصاد

استمرت الظروف الاقتصادية المتدهورة في التأثير على القوة الشرائية للأفراد.

ساءت الظروف الاقتصادية لسكان اليمن بسبب الصراع وتباين اتجاهات الاقتصاد الكلي. وقد أدى هذا الوضع إلى المزيد من الانخفاض في القوة الشرائية للأفراد ، مما يجعل من الصعب على الأسر سداد احتياجاتها.

ستة تطورات إنسانية للمشاهدة في سنة 2021

1 تقدم الحوثيون باتجاه مدينة مأرب

في أوائل فبراير سنة 2021، أعلنت سلطة الأمر الواقع (DFA) في شمال اليمن (المعروفة أيضًا باسم الحوثيين) عن هجوم جديد على مدينة مأرب. أدى هذا الهجوم إلى تصعيد الصراع في عدة مناطق ، ولا سيما صرواح. تقدمت خطوط الجبهات باتجاه مدينة مأرب. بين أوائل فبراير و 12 أبريل ، تم الإبلاغ عن المزيد من النزوح وعن سقوط أكثر من 74 ضحية مدنية. وفي مديرية صرواح ، تضررت ستة مواقع للنازحين من جراء القصف وغارتين جويتين. أدت هذه الأحداث إلى نزوح أكثر من 11,800 شخص. النازحون إما ينتقلون إلى مناطق بعيدة عن الصراع أو ينتقلون إلى مدينة مأرب أو مأرب الوادي. كما انتقل بعض الأشخاص إلى محافظة الجوف، بينما فر آخرون إلى محافظتي عمران وصنعاء. من المرجح أن يستمر هذا الوضع خلال عام 2021 ، مما يزيد من إجهاد المجتمعات المدنية عبر الخطوط الأمامية ، وخاصة مواقع النازحين داخليًا (CIMP 28/04/2021 ؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين; 29/04/2021).

2 تضخيم جهود الولايات المتحدة من أجل السلام في اليمن

منذ بداية عام 2021 ، زادت الولايات المتحدة من مشاركتها في اليمن وغيرت استراتيجيتها من خلال تعزيز مفاوضات السلام ، مما يشير إلى نيتها في رؤية نهاية للصراع. بعد إلغاء تصنيف الحوثيين على أنهم «جماعة إرهابية» ، أعلنت الولايات المتحدة وقفًا تامًا للدعم الهجومي للحرب ، فضلاً عن تجميد مؤقت لمبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كما عين الرئيس بايدن مبعوثًا خاصًا للولايات المتحدة لدعم المبعوث الخاص للأمم المتحدة في جهود الوساطة. اقترحت المملكة العربية السعودية مبادرة لفتح مطار صنعاء والسماح لسفن الوقود بدخول الحديدة. على الرغم من هذه الجهود، اشتد القتال عبر الخطوط الأمامية في مأرب وتعز والحديدة والضالع ، ولا يزال يمثل تحقيق حل وسط بين الحوثيين والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا تحديًا (البيت الأبيض 04/02/2021).

3 اتفاق سلام هش

ردًا على تصاعد الأعمال العدائية من قبل الحوثيين في مأرب ، دعا طارق صالح - قائد قوات المقاومة الوطنية لساحل البحر الأحمر اليمني - قوات الحكومة الشرعية إلى الانسحاب من اتفاقية ستوكهولم لعام 2018 التي توسطت فيها الأمم المتحدة. كان للاتفاقية دور في الحد من العنف في الحديدة وتقليل الخسائر المدنية والنزوح. كما ناشد صالح الحرس الثوري الإيراني لتصعيد الحرب على الخطوط الأمامية الثابتة الرئيسية من أجل تمدد الحوثيين بشكل أكثر ضعفاً ووقف الاندفاع نحو مدينة مأرب. في مارس ، وردت أنباء عن اشتباكات في الحديدة وحجة والضالع وتعز. توقف التقدم فيما يتعلق باتفاق الرياض ، ويرجع ذلك أساسًا إلى التفاصيل المتعلقة بالجوانب العسكرية للاتفاقية . في أوائل أبريل ، تم الإبلاغ عن التوتر والاشتباكات بين المجلس الانتقالي الجنوبي (STC) و IRG في أبين. منذ بداية عام 2021 ، يشهد الجنوب احتجاجات يومية تتعلق بتدهور الخدمات العامة والرواتب غير المدفوعة. هناك خطر كبير من فشل اتفاقيتي ستوكهولم والرياض بسبب التوترات المتزايدة. سيؤدي فشلها إلى تفاقم الصراع وتقليل وصول المساعدات الإنسانية والواردات ، مما يؤدي إلى زيادة النقص في سلع الاحتياجات الأساسية (Crisis Group 23/02/2021)

4 تجدد الصراع مما يؤدي إلى نزوح ثانوي أو متواصل

أدى تصاعد القتال بين يناير ومارس / آذار إلى نزوح أكثر من 27 ألف شخص ، معظمهم من محافظات مأرب وتعز والحديدة والضالع. تواجه مأرب خطرًا كبيرًا بشكل خاص يتمثل في زيادة النزوح ، حيث تستضيف أكبر عدد من النازحين داخليًا على مستوى البلاد وشهدت مستويات متزايدة من القتال منذ عام 2020. من المرجح أن يواجه السكان الذين نزحوا عدة مرات احتياجات كبيرة للمأوى والحماية والغذاء والرعاية الصحية. من المرجح أن يظل النازحون داخليًا من الفئات الضعيفة الرئيسية في عام 2021 (فيتم الوصول إلى المنظمة الدولية للهجرة في 04/05/2021).

5 ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة الانخفاض المستمر في قيمة الريال اليمني

يعتمد الحوثيون والحكومة الشرعية بشكل كبير على التمويل الخارجي للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي الهش. تعتمد اليمن على تدفقات النقد الأجنبي من الدعم السعودي وتمويل المساعدات والتحويلات المالية. في عام 2021 ، ستستمر مصادر التمويل هذه في مواجهة مخاطر هبوط جادة ، مما يدفع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية إلى ما هو أبعد من متناول غالبية سكان اليمن.

6 تدهور وصول المساعدات الإنسانية

يواجه وصول المساعدات الإنسانية في اليمن قيودًا شديدة. بينما تحسن الوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في عام 2020، فمن غير المعروف ما إذا كان هذا سيستمر إذ تواصل وزارة الخارجية فرض لوائح جديدة. كما قيدت IRG بشكل متزايد الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها - على وجه التحديد عدن والساحل الغربي - من خلال فرض متطلبات ومطالب إدارية جديدة ، مما يجعل من الصعب على المستجيبين الإنسانيين تقديم المساعدة في الوقت المناسب.

ملخص تنفيذي

في السنوات الست الماضية ، قتلت حرب الحوثيين ضد الحرس الثوري الإيراني أكثر من 18,400 مدني في اليمن. ما يقرب من 2000 من هذه الوفيات حدثت في عام 2020. في العام نفسه ، كانت هناك عدة محاولات للتوصل إلى حلول سلمية أو لوقف إطلاق النار. في حين أن هذه المحاولات ساهمت في تقليل الخسائر في صفوف المدنيين وأسفرت عن صراعات أخرى صغرى ، كانت الاتفاقات عادة ثنائية وتركز على موقع و / أو قضية محددة ، مما يجعلها هشه ومختصرة في كثير من الأحيان.

في عام 2020 ، نزح آلاف الأشخاص في كل شهر ، وغالبًا عدة مرات. أدى هذا النزوح إلى إجهاد مواردهم ، وتداخل مع قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الخاصة و/أو يتطلب منهم الانخراط في سلوكيات محفوفة بالمخاطر للقيام بذلك. وضع تدفق أعداد كبيرة من النازحين داخليًا إلى مواقع جديدة عبئًا إضافيًا على الموارد والبنية التحتية في المجتمعات المضيفة. غالبًا ما تكون هذه المجتمعات متأثرة بالصراع ولديها بالفعل احتياجات كبيرة لم تتم تلبيتها. كان لكوفيد 19 تأثير مباشر على الفئات المستضعفة الحالية وكان السبب الرئيسي للمجموعات المستضعفة الناشئة حديثًا.

ساءت الأوضاع الاقتصادية في عام 2020 بسبب انخفاض قيمة الريال اليمني ، وتحويل سعر الصرف بين الشمال والجنوب ، وانخفاض تدفقات العملات الأجنبية ، واستمرار استنزاف الودائع السعودية - التي لم يتم تجديدها في أوائل مايو 2021 - وانخفضت المساعدات الخارجية والتمويل الإنساني لليمن. أدت هذه العوامل إلى زيادة الأسعار ، مما سبب صعوبة لدى أغلب الأسر في تحمل تكلفة عديد المنتجات.

كان عدد المدنيين الذين قتلوا كنتيجة مباشرة للنزاع أقل في عام 2020 منه في عام 2019. على الرغم من فترات انخفاض الأعمال العدائية في المراكز الرئيسية ، إلا أن الصراع مستمر ومتطور.

لا تزال بيئة العمل الإنسانية الشاملة صعبة للغاية بسبب القيود المستمرة المفروضة على العمليات الإنسانية ، فضلاً عن المضاعفات الناجمة عن جائحة كوفيد 19. زاد الصراع من صعوبة تلبية الاحتياجات الإنسانية ، حيث إن استراتيجيات وموارد التأقلم لدى الناس ممتدة أو مستنفدة.

الغرض من التقرير

يهدف هذا التقرير إلى توجيه القرارات و التخطيط الإنساني عبر تلخيص التطورات الرئيسية التي أثرت على اليمن سنة 2020 و تسليط الضوء على القضايا لمشاهدتها في 2021.

المنهجية

طورت منظمة ACAPS هذا النتاج من خلال:

- المراقبة اليومية لوسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في اللغتين العربية والإنجليزية على مدار العام 2020 وفي مطلع العام 2021
- مراجعة البيانات الثانوية للوثائق الرئيسية باللغتين العربية والإنجليزية
- تحليل البيانات الرئيسية حول الصراع والوضع الاقتصادي والنزوح والأسعار والواردات ووصول المساعدات الإنسانية
- القيام بتحليل مشترك وإجراء مقابلات رئيسية مع خبراء في المنظمات الإنسانية لتشكيل النتائج واختبارها.

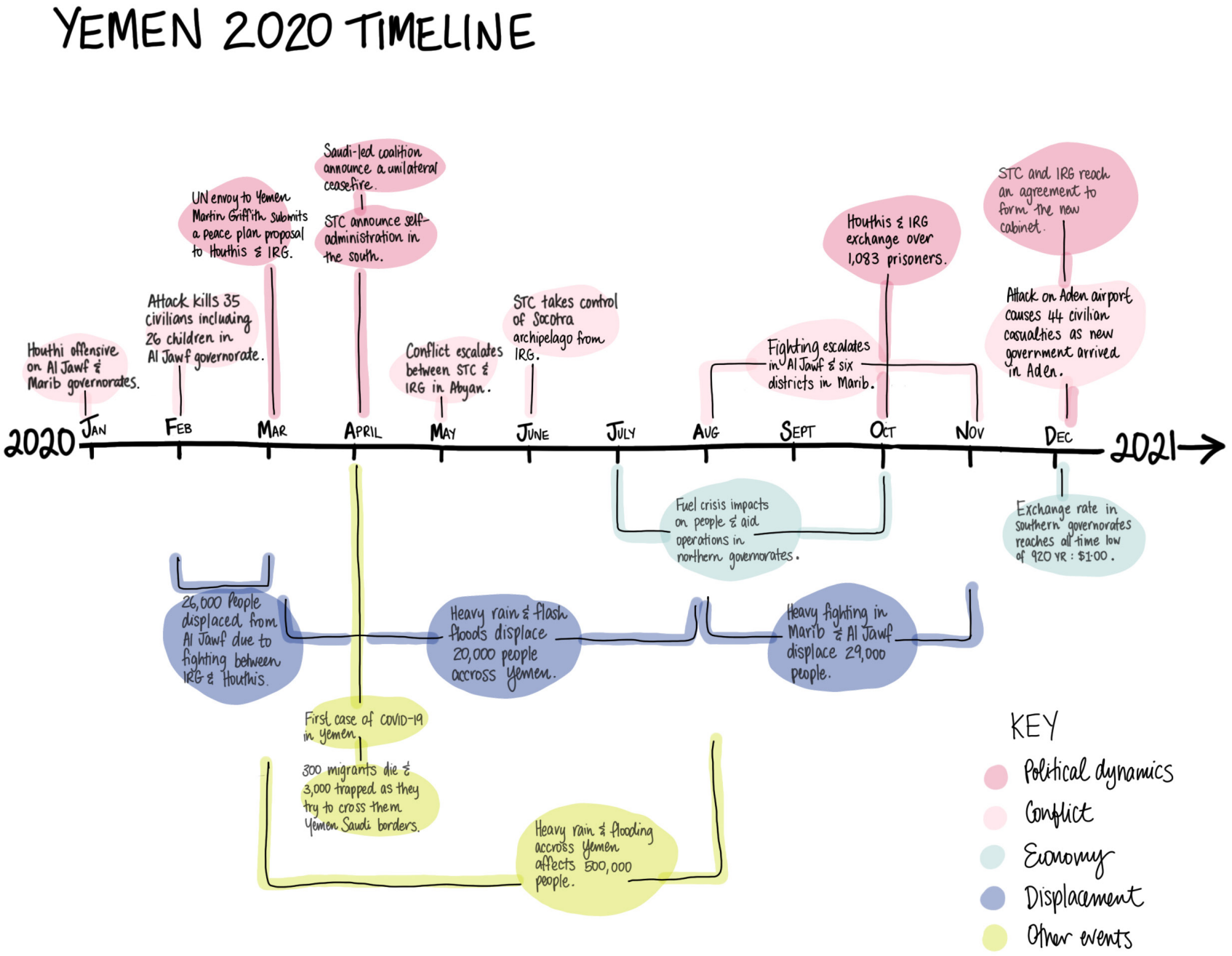
YEMEN 2020 TIMELINE
2020
JAN
FEB
MAR
APRIL
MAY
JUNE
JULY
AUG
SEPT
OCT
NOV
DEC
2021
Houthi offensive on Al Jawf & Marib governorates.
Attack kills 35 civilians including 26 children in Al Jawf governorate.
UN envoy to Yemen Martin Griffith submits a peace plan proposal to Houthis & IRG.
Saudi-led coalition announce a unilateral ceasefire.
STC announce self-administration in the south.
Conflict escalates between STC & IRG in Abyan.
STC takes control of Socotra archipelago from IRG.
Fighting escalates in Al Jawf & six districts in Marib.
Houthis & IRG exchange over 1,083 prisoners.
STC and IRG reach an agreement to form the new cabinet.
Attack on Aden airport causes 44 civilian casualties as new government arrived in Aden.
Fuel crisis impacts on people & aid operations in northern governorates.
Exchange rate in southern governorates reaches all-time low of 920 YR : $1.00.
26,000 People displaced from Al Jawf due to fighting between IRG & Houthis.
Heavy rain & flash floods displace 20,000 people accross Yemen.
Heavy fighting in Marib & Al Jawf displace 29,000 people.
First case of COVID-19 in Yemen.
300 migrants die & 3,000 trapped as they try to cross them Yemen Saudi borders.
Heavy rain & flooding accross Yemen affects 500,000 people.
KEY
Political dynamics
Conflict
Economy
Displacement
Other events

نتج عن العنف المسلح وقوع العديد من الإصابات الجماعية، و استمر النزاع في التأثير على البنية التحتية المدنية الحيوية - خصوصا البنية التحتية للرعاية الصحية.

انخفضت الخسائر بين المدنيين من 3.224 في العام 2019 إلى 2.087 في العام 2020 (انخفاض قدره 35%). وقد اختلف عدد الخسائر المدنية وحدّة النزاع بين المحافظات. تفاوت نوع العنف المسلح وطبيعة الصراع الذين يحركان هذه الحوادث بشكلٍ كبيرٍ، فلكل محافظة مجموعتها المعقدة من الديناميات التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا على المدنيين، بما في ذلك أعداد السكان وكثافتهم. في العام 2020، أصبح الصراع وحالات الوفاة المرتبطة به أكثر ارتكازًا في بعض المواقع الرئيسية.

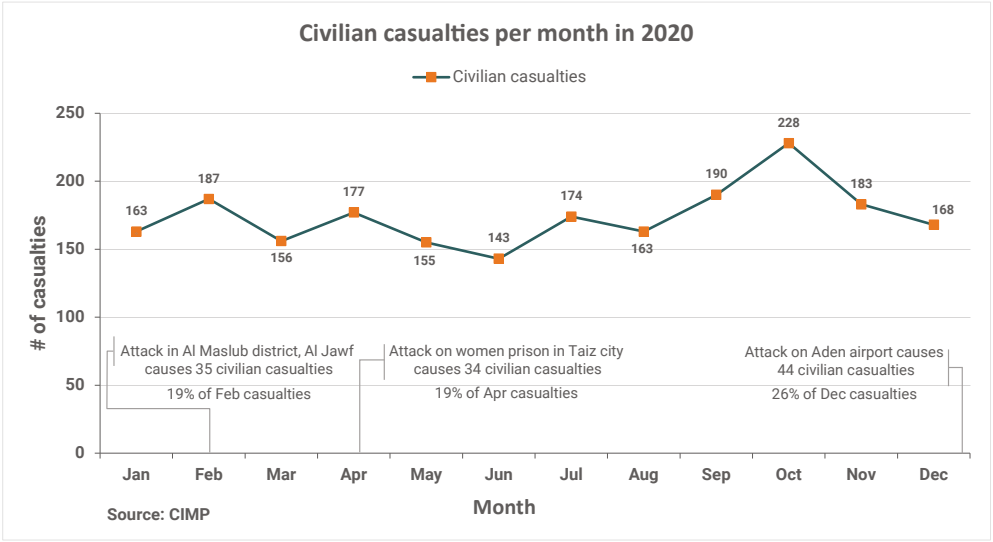

وأُبلغ عن وقوع عدة حوادث إصابة جماعية في عام 2020. وقد وقعت 20 حادثة في البلاد، أسفرت عن وفاة وإصابة عشرة مدنيين على الأقل. ونجم عن أكثر من أربعة حوادث وقوع أكثر من 30 ضحية من المدنيين، وقد تخللت تلك الحوادث إطلاق غارتين جويتين على محافظة الجوف، الأولى في شهر شباط/فبراير حيث لقي 35 مدنيًا حتفهم والثانية في شهر تموز/يوليو وأدت إلى وفاة 34 مدنيًا. في مختلف أنواع الصراعات، إن القصف هو أكثر ما يلحق الضرر بالمدنيين للسنة الثانية على التوالي، فتسبب بوقوع 46 في المئة من جميع الإصابات بين المدنيين على مستوى البلاد وأسفر عن وقوع خسارات جماعية في محافظات عدن وتعز والحديدة. وتسببت نيران الأسلحة الصغيرة في وقوع خسائر بين المدنيين في العام 2020 بنسبة 30 في المئة أكثر مما كانت علية في العام 2019 (وفقًا للتقرير السنوي CIMP الصادر بتاريخ 02/2021).

منذ مطلع العام 2020، شهد الجزء الشمالي من البلاد (مأرب والجوف والبيضاء) اشتداد القتال بين الحكومة المعترف بها دوليًا والحوثيين ، الذين شكلوا 14 جبهةً أماميةً جديدةً مما أدى إلى ارتفاع التأثير المدني. وأدت الغارات الجوية والقصف ونيران الأسلحة الصغيرة والذخائر المتفجرة إلى سقوط أكثر من 421 مدنيًا في ثلاث محافظات، أكثر من أضعاف 202 إصابة مدنية سجلت في المحافظات عينها في العام 2019.

أنواع العنف المسلح	نتائج عدد الضحايا المدنيين			أكثر المحافظات تضررًا		
	2020	2019	2018	2020	2019	2018
الغارات جوية	216	796	2,588	مأرب وصعدة والجوف	صعدة والحجة وصنعاء	صعدة والحديدة والحجة
القصف	853	1,216	1,337	الحديدة وصعدة وتعز	الحديدة وصعدة و الضالع	صعدة والحديدة والحجة
نيران الأسلحة الصغيرة (بما فيها الاضطرابات المدنية والحوادث الأمنية)	347	267	156	تعز وصعدة وعدن	صعدة والحديدة وتعز	صعدة والحديدة والحجة
الأسلحة الصغيرة/ الأسلحة الخفيفة	187	304	256	الحديدة وتعز وعدن	الحديدة وتعز وعدن	صعدة والحديدة والحجة

Governorate	Population
Ta'iz	3,104,579
Al Hodeidah	2,996,334
Ma'rib	1,067,450
Aden	1,053,455
Sa'dah	934,201
Al Bayda	795,107
Al Jawf	609,953

ويعتبر القصف مسؤولًا عن سقوط 70 في المئة من الخسائر المدنية في محافظتي البيضاء وصنعاء وتسببت الغارات الجوية في 64 في المئة من الخسائر في محافظة الجوف. وأبلغ عن غارات جوية في محافظات الجوف، والصعدة، ومأرب، والبيضاء، مع أكبر تأثير مدني في محافظة الجوف. وشهدت المحافظة حوادث إصابة جماعية عدة كان أكبرها في شباط/فبراير، فقد قتل 35 مدنيا وأصيب 23 آخرون في مديرية المصلب. ويثير ارتفاع القتال قلق مأرب بشكل خاص، التي تستضيف أكبر عدد من النازحين في البلاد. وقد شرد معظم النازحين مرّات عدة في السنوات الستة الأخيرة، مما أدى إلى اضطرارهم لمزيد النزوح مع استمرار الصراع واستنفاد مواردهم. مع اقتراب القتال إلى المحافظة، شهدت مدينتي مأرب والوادي تدفق المشردين، فبات من الصعب على المؤسسات العامة والمنظمات الإنسانية الاستجابة لتدفق النازحين اليومي. وأصبح أيضًا من المتعذر وصول الاستجابات الإنسانية إلى الكثير من المديريات في محافظتي الجوف ومأرب.

وسجلت محافظة الحديدة أكبر عدد من الخسائر المدنية (حوالي 21 في المئة من الخسائر البشرية) للسنة الثالثة على التوالي. وسجلت محافظة تعز ثاني أعلى عدد، حيث بلغ عدد الضحايا المدنيين أكثر من 454 شخصًا. وسجلت نحو 62 في المئة من الإصابات في مدينة تعز ونجمت بشكل أساسي عن القصف ونيران الأسلحة الصغيرة والذخائر المتفجرة. وأدت حادثة إصابة جماعية في مدينة تعز إلى إصابة 34 امرأةً بعدما قصفت المدفعية نساء في السجن المركزي في منطقة الجبالي في مديرية آلمظفر.

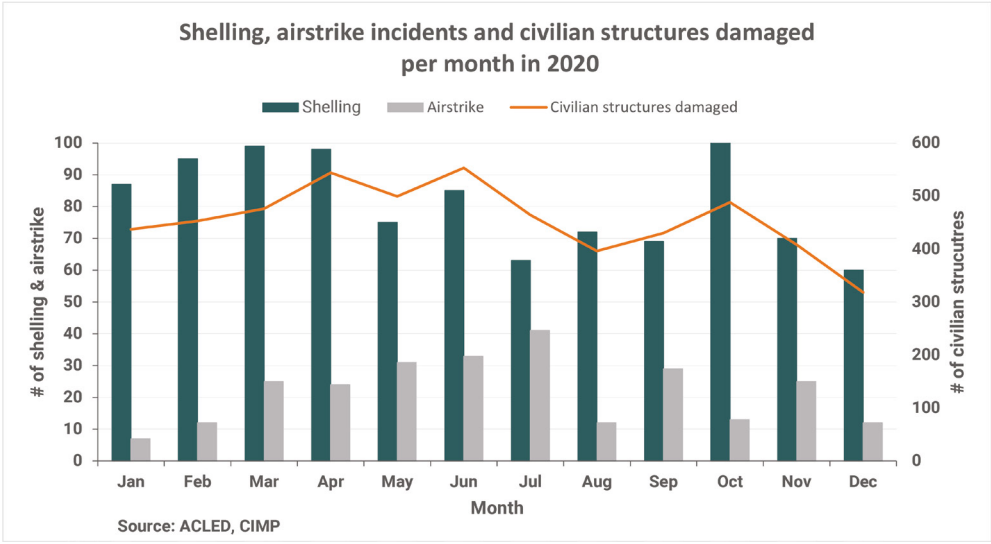

وشهد الجزء الجنوبي من المدينة (عدن وأبين) زيادة في الخسائر المدنيين. عقب الكثير من حوادث انعدام الأمن والاضطرابات المدنية، شهدت عدن ارتفاع 37 في المئة في الإصابات بين المدنيين في العام 2019. وكانت نيران الأسلحة الخفيفة وحوادث الخسائر الجماعية، حيث كان القصف مسؤولًا عن مقتل 44 مدنيًا وهو السبب في معظم الخسائر التي سجلت في المحافظة. من شهر أيار/مايو إلى شهر تموز/يوليو، شهدت أبين زيادة في الإصابات بمعدل 50 في المئة نتيجةً لنيران الأسلحة الصغيرة والقصف بين الحكومة المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي. وقد هدأت هذه الأحداث بعد اتفاقية رياض (وفقًا للتقرير السنوي CIMP لعام 2020 الصادر بتاريخ 02/2021).

واستمر الصراع بإلحاق الضرر في البنى التحتية الحيوية المدنية، لا سيما البنى التحتية الصحية والنقل والاتصالات. وقد قصف أكثر من 18 مرفقًا صحيًا إما بغارات جوية أو بالقذائف في العام 2020 (ارتفاع بنسبة 50 في المئة منذ 2019)، مما أدى إلى تقييد فرص حصول 200 ألف أسرة على الرعاية الصحية الحيوية، لا سيما في محافظات البيضاء وتعز والإب والضالع. وتحدّ الأضرار المستمرة التي تصيب المرافق الصحية من قدرة حصول الناس على جميع أنواع الرعاية الصحية، بما فيها الخدمات المقدمة في حالات الطوارئ والأمراض المزمنة والتدابير الوقائية (مثل اللقاحات).

وألحق النزاع الضرر أيضًا بالبنى التحتية للنقل كالطرقات والجسور مما قيد التنقل لمحافظتي الصعدة وصنعاء. وقد تضاعفت الهجمات على شبكات التواصل في العام 2020، مما منع حصول أكثر من مئة ألف عائلة على الإنترنت والهاتف، خاصة في مدينتي عمران والبيضاء. وكان الناس الذين يعيشون في المناطق النائية الأكثر تضررًا من هذه القيود. وبين الضرر المتزايد الذي يلحق بالبنى التحتية الأساسية الحيوية أن الصراع، بغض النظر عن حدته، يحد من قدرة حصول الناس على الخدمات الضرورية ويؤثر على رفاههم الإجمالي (وفقًا للتقرير السنوي لعام 2020 CIMP الصادر بتاريخ 02/2021).

ظل الناس في اليمن يعانون من النزوح نتيجة الحرب وعوامل أخرى، مثل الفيضانات المفاجئة وكوفيد 19 فارتفع عدد المتساكنين بشكلٍ كبيرٍ في محافظتي مأرب والجوف، وتتزايد التحديات العامة للنازحين.

في العام 2020، تراجع النزوح بنسبة 75 في المئة مقارنة بعام 2019. لم يكن هذا التراجع متساويا في جميع أنحاء الدولة ويعكس العلاقة بين النزوح والصراع. تراجع النزوح في محافظات الحجة وتعز والضالع، حيث انخفض العنف فيما ارتفع في محافظتي مأرب والجوف. مع انخفاض العدد الإجمالي للأسر النازحة حديثًا، كان ينزح آلاف من الناس شهريًا، وغالبًا ما ينتقلون مرات عدّة.

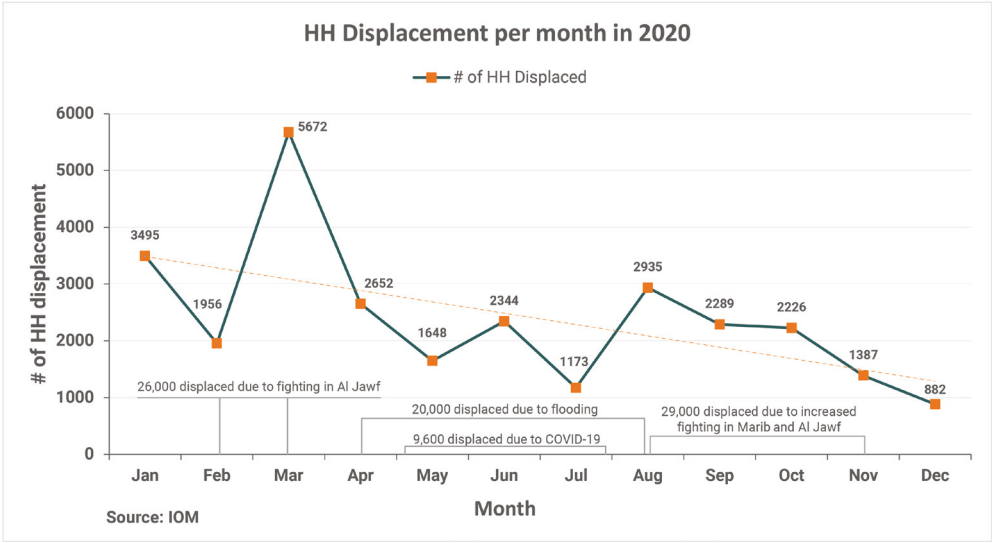

نزح الناس لأسباب عديدة بما فيها الصراع، وعمليات الإخلاء، والفيضانات، وتدهور الخدمات العامة. في حين ظهر كوفيد 19 كمصدرٍ جديدٍ للنزوح، يبقى الصراع محركا أساسيا له، فهو مسؤول عن 83 في المئة من حالات النزوح. وسجلت محافظتا مأرب والجوف أعلى معدل من النزوح في العام 2020 نتيجةً للصراع المتصاعد. هاجر معظم النازحين من محافظتي الجوف ومأرب نحو مدينتي مأرب ومأرب الوادي. في حين لا تزال محافظات الحديدة وتعز والضالع تسجل معدل نزوحٍ عالٍ نسبيًا نتيجةً للصراع، وشهدت المحافظات انخفاضًا في عدد النازحين من العام 2019. وغيّر معظم الناس في هذه المحافظات مواقعهم لكنهم لا زالوا مقيمين في المحافظة.

زاد النزوح الناتج عن الفيضانات في العام 2020. بين شهري نيسان/أبريل وآب/أغسطس، ألحقت الفيضانات الضرر بأكثر من 500 ألف شخصٍ (من النازحين والذين لم يغادروا منازلهم). من بين الذين تضرروا، فقد حوالي 20 ألف شخصٍ في محافظات مأرب وعدن والحديدة وصنعاء ملاجئهم ومنازلهم ومواشيهم ومصادر رزقهم. وغمرت الفيضانات مواقع النازحين، مما أجبر الناس على النقل إلى مباني عامة. إن النازحين في المواقع العشوائية هم الأكثر عرضة في خلال موسم المطر (من شهر نيسان/أبريل وإلى شهر تشرين الأول/أكتوبر) لأن ملاجئهم لا تستطيع تحمل الظروف الجوية.

مع ارتفاع عدد إصابات كوفيد 19 بين شهري آذار/مارس وتموز/يوليو في العام 2020، أصبح الخوف من الإصابة في الفيروس سببًا جديدًا للنزوح، لا سيما في الجزء الجنوبي من البلاد. ونزح أكثر من 9500 شخص من مدينة عدن والمناطق المجاورة في محافظة لحج، وهاجروا خاصة إلى مناطقٍ جبليةٍ نائيةٍ قليلة السكان في أنحاء محافظات لحج وشمالي وأبين وجنوبي الضالع. وواجه النازحون في جميع أنحاء اليمن تمييزًا متزايدًا، حيث كانوا يعتبرون ناقلي أمراض معدية، وهو تصور فاقمه الخوف المحيط بفيروس كورونا المستجد (المنظمة الدولية للهجرة 23/08/2020).

يواجه النازحون الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية خطر إخلاءٍ متزايدٍ. تستقر أغلب مواقع النازحين، وخاصة في المحافظات الجنوبية (عدن وشبوة وأبين ولحج)، على أراضٍ خاصةٍ مع عدم وجود اتفاقية رسمية للأراضي بين ملاك الأراضي والسلطات والنازحين. يواجه أو واجه الكثير من النازحين عمليات إخلاء نتيجة لعدم وجود عقود استئجار مع ملاك الأراضي و/أو وجود توترات مع المجتمعات المستضيفة. وارتبطت عمليات الإخلاء التي سجلت في محافظات صنعاء ومأرب وعمران إما بالكوارث الطبيعية أو النزاع المسلح أو ملكية الأراضي. إن الإخلاء هو أحد الأسباب الأساسية لتعرض النازحين لعمليات إخلاء عدة. وفقد الناس الذين أجبروا على الانتقال المأوى الذين أنشؤوه وأي خيارات وجدوها لكسب الرزق. فهم يتعرضون غالبًا للاستغلال ويواجهون ضغطًا متزايدًا على استراتيجياتهم ومواردهم المحدودة من أجل مواجهة ظروفهم وتلبية احتياجات الأسر المعيشية.

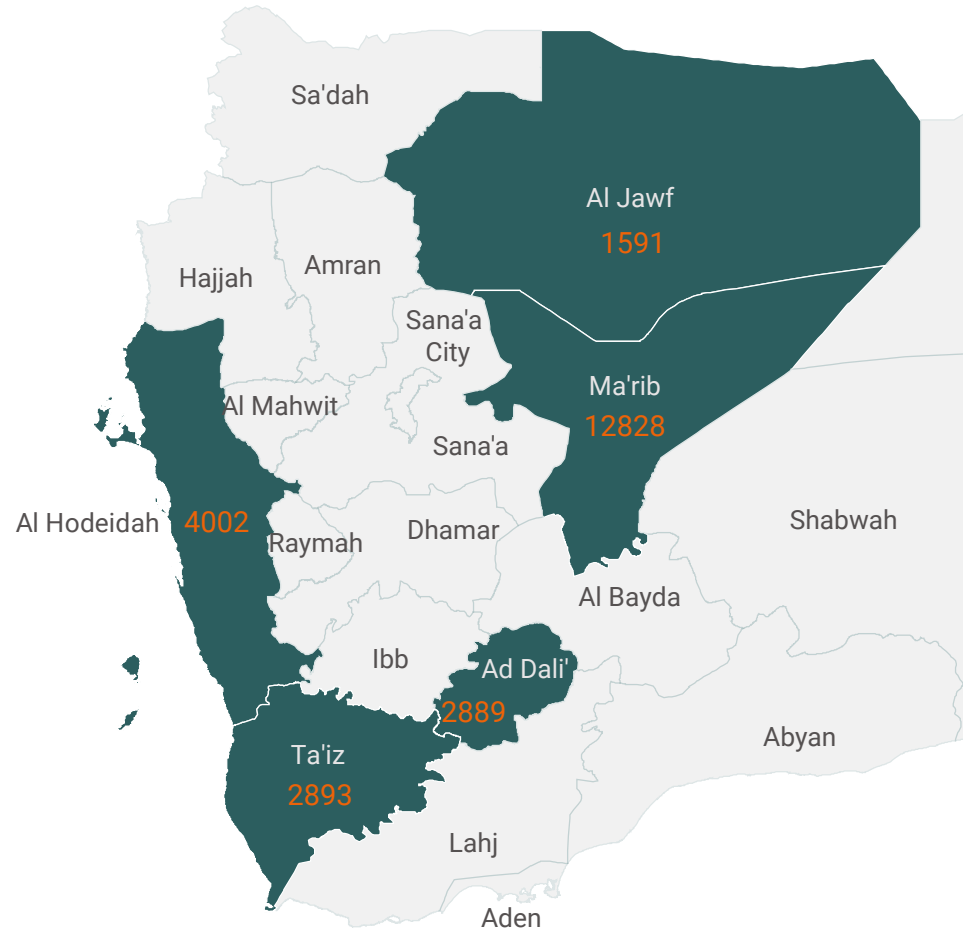

في عام 2020، هُجر الكثير من الناس من مناطقهم، لأكثر من مرة غالبا. تستمر محافظة مأرب باستضافة حوالي 800 ألف نازح داخلياً - وهو أعلى رقم للنازحين داخلياً في أية محافظة - وذُكر أنه أعلى رقم للمهجرين في عام 2020. يتمثل سبب النزوح في مأرب في تزايد الصراعات، وقد انتقل معظم النازحين داخل المحافظة. يستمر النزوح بالتزايد في مأرب، وقد ذكرت المنظمة العالمية للهجرة أن 80 بالمئة من النازحين مؤخراً استقروا في المخيمات - وهي زيادة عن 60 بالمئة المُسجلة في بداية عام 2020. ينتج غالباً عن هذه الزيادة في النزوح احتشاد في مواقع النازحين داخلياً، مما يؤدي لتأسيس مستعمرات ذات خدمات قليلة أو معدومة. شهدت محافظات أخرى، مثل الحديدة، تعز، الضالع زيادة في النزوح الداخلي. (تقرير المنظمة الدولية للهجرة بتاريخ 11/10/2020).

بعد ستة أعوام من الحروب، يواجه النازحون داخلياً تحديات كبرى، وتتزايد صعوبة تلبية احتياجاتهم المتزايدة. هُجر الكثير من الناس لفترات ممتدة، وهُجروا أحياناً لعدة مرات. إن النزاعات المستمرة في بعض المناطق والنزاعات الناشئة حديثاً في مناطق أخرى سببت الزيادة في النزوح. يعيش بعض النازحين داخلياً في مساكن مستأجرة، بينما يعيش الآخرون في ملاجئ مؤقتة في مواقع مزدحمة. يُقدر أن ثلث النازحين داخلياً قرروا البقاء في مناطق منعزلة. رغم أن هذه المناطق بعيدة عن الحروب الدائرة، لكنها منفصلة أيضاً عن الخدمات الأساسية. إن عدد النازحين المعزولين أعلى خصوصاً في الجوف. وتظهر الظروف المتنوعة وترتيبات الحياة التي يعيشها النازحون داخلياً-سواء يعيشون في مواقع مزدحمة، أو يلجؤون لمناطق معزولة، أو يقيمون في مساكن مستأجرة في مجتمعات مضيفة لهم- تحديات مختلفة. في جميع الحالات، يصعب على مقدمي الخدمات الإنسانية الوصول لمحتاجي المساعدة، ويصعب على محتاجي المساعدة الوصول للبضائع والخدمات. في عام 2020، أقام أكثر من23% من النازحين داخلياً في مجتمعات مضيفة. هؤلاء السكان معرضون لخطر الاستبعاد من خدمات دعم أساسية، حيث أن مواقع النازحين داخلياً تضع أولويات للمساعدة.

ظهر العمال في مجال الصحة والمعتمدين على الحوالات كمجموعة جديدة مستضعفة.

يزيد النزوح ونقص سبل العيش من التعرض لمخاطر الحماية لأن الناس مضطرون (أو يدركون أنه يتعين عليهم) الانخراط في سلوكيات محفوفة بالمخاطر لتلبية احتياجاتهم. تتفاقم هذه الهشاشة بسبب خدمات الحماية المتوترة نتيجة للقيود التي تفرضها السلطات والنقص الحاد في التمويل.

في عام 2020 ، استمرت أنماط الضعف ومخاطر الحماية والانتهاكات التي كانت موجودة طوال فترة النزاع. وتتفاقم أوجه الضعف والمخاطر هذه بسبب التوتر الذي دام أكثر من ست سنوات من الصراع. شهد عام 2020 أيضًا زيادة بعض نقاط الضعف وظهور مجموعات جديدة على أنها مستضعفة. استمر تجنيد الأطفال، وزواج الأطفال، والتهريب، والاتجار بهم.

ازداد التمييز والمضايقة ضد الفئات المستضعفة والمهمشة في عام 2020. تم وصم النازحين والمهمشين والمهاجرين بوصفهم ناقلين محتملين للأمراض ، بما في ذلك كوفيد 19. يتعلق هذا الوصم بالتمييز الموجود مسبقًا ، فضلاً عن الخوف من احتمال انتقال كوفيد 19. قد تسهل الظروف التي يعيش فيها النازحون داخليًا - بما في ذلك سوء الصرف الصحي ومحدودية إمدادات المياه والاكتظاظ - انتشار كوفيد 19 في حالة تفشي المرض (مركز صنعاء 10/10/2020).

لا يزال المهاجرون يواجهون مخاوف متزايدة تتعلق بالحماية المرتبطة بكوفيد 19. في عام 2020 ، انخفضت تدفقات الهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن بنسبة 73% عن عام 2019 نتيجة لقيود فيروس كورونا. منذ إعلان الحوثيين عن أول حالة إصابة بكوفيد 19 - مهاجر صومالي - في أبريل ، انتشرت رواية تمييزية تصنف المهاجرين على أنهم حاملون للفيروس. وقد أدى هذا التمييز إلى اعتداءات عنيفة ، والحرمان من الوصول إلى الخدمات الأساسية ، والحركة القسرية. تم نقل أكثر من 15000 مهاجر قسراً من المحافظات الشمالية إلى الجنوبية ، لا سيما إلى المناطق ذات الخطوط الأمامية النشطة و/أو المناطق القريبة من الحدود السعودية. وقد تسببت هذه التحركات في مقتل ما يقرب من 350 مهاجراً ومنعت أكثر من 3000 شخص من الحصول على الضروريات الأساسية. تقليديا ، دعمت المجتمعات المحلية المهاجرين من خلال توفير الغذاء والماء والمأوى ؛ انخفض هذا الدعم بشكل تدريجي بعد ارتفاع الوصم المرتبط بكوفيد 19. مع الخيارات المحدودة جدا ، تحول المهاجرون إلى شبكات التهريب لتلبية احتياجاتهم الأساسية ، وتعريض أنفسهم لمخاطر مثل العمل القسري ، والتعذيب ، والاعتداء الجسدي والجنسي ، والاختطاف مقابل فدية (المنظمة الدولية للهجرة 26/01/2021 ؛ مركز الهجرة المختلط 18/11/2020؛ HRW 13/08/2020؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 25/01/2021).

كان العملة الصحيون ، والأشخاص الذين يعانون من حالات طبية أساسية ، والعاملون بأجر من بين الفئات المستضعفة التي ظهرت حديثًا. توفي أكثر من 100 عامل طبي ، بما في ذلك الأطباء والصيادلة ، بسبب كوفيد 19 في عام 2020. أكثر من 13 في المئة من جميع العملة الصحيين هم من الصيادلة ، والذين غالبًا ما يعملون كنقطة اتصال أولى للأشخاص المصابين بكوفيد 19 - وكثير منهم ليسوا على علم بالإصابة. قبل الوباء ، كان نظام الرعاية الصحية في اليمن يعاني بالفعل من ضغوط شديدة. أدت إضافة قيود ومخاوف كوفيد 19 إلى جعل الأشخاص الذين يعانون من حالات طبية أساسية - بما في ذلك مرض السكري وارتفاع ضغط الدم والربو والصرع وأمراض الكلى والسرطان - أكثر عرضة لمزيد من تطور مرضهم. كما زادت المضاعفات المرتبطة بعدم القدرة على الوصول إلى العلاج أو الأدوية بشكل منتظم أو طارئ بسبب إغلاق المرافق ، وكذلك الخوف من الإصابة بالفيروس (Med Global 22/07/2020). أدت القيود التي فرضتها السلطات بين مايو ويوليو لاحتواء انتشار كوفيد 19 إلى إغلاق الأسواق والمتاجر. بعد هذه القيود ، كل يوم يواجه العمال ساعات عمل أقل ودخل أقل وعدم القدرة على تلبية احتياجاتهم (CCY 01/12/2020).

استمر تجنيد الأطفال (الأولاد بشكل أساسي) واستخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة في الارتفاع في عام 2020. تم تجنيد أكثر من 200 طفل (تتراوح أعمارهم بين 13 و 17 عامًا) إما لجلب الإمدادات إلى المقاتلين أو للمشاركة بشكل مباشر في القتال. يتم التلاعب بالأطفال غالبا للالتحاق بالخدمة العسكرية بذرائع كاذبة أو كوسيلة لبقية أفراد الأسرة للحصول على خدمات و/أو دخل. كما أدى إغلاق المدارس بسبب كوفيد 19 بين أبريل وأكتوبر إلى زيادة خطر إساءة معاملة الأطفال وتجنيدهم. تشير الدلائل العالمية إلى أن الأطفال الذين بقوا خارج المدرسة لفترات طويلة معرضون بشكل متزايد لخطر عدم العودة. الأطفال الذين يعيشون في مناطق خاصة للنازحين داخليًا معرضون بشكل خاص لخطر التجنيد القسري ، والانفصال الأسري ، ونقص الوثائق المدنية ، مثل شهادات الميلاد. تقلل هذه الظروف من قدرتهم على الوصول إلى التعليم والخدمات الأساسية الأخرى (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 25/01/2021 ؛ OCHA 21/02/2021 ؛ مجموعة الحماية 04/11/2020/11/40؛ Euro-Med Monitor 15/02/2021).

وقد واصل المستجيبون الإنسانيون عملهم في الحماية والإبلاغ عن حالات زواج الأطفال (الفتيات أساسا)، لا سيما بين النازحين الذين يعيشون في محافظات حجة والحديدة ومأرب. فالزواج المبكر هو ظاهرة معقدة في اليمن يعمل على حماية الفتيات من التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي وغالبا ما ترتبط ببناء التحالفات والتلاحم القبلي. وتواجه الفتيات من الأسر النازحة مخاوف أمنية متزايدة وهن أكثر عرضة للزواج المبكر (مناقشة الرابطة مع الجهات الفاعلة في العملية؛ مجموعة الحماية 04/11/2020).

في عام 2020 ، استمرت النساء في مواجهة التمييز ، وزيادة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي ، والقيود المفروضة على الحركة. وكانت هناك زيادة في التقارير المتعلقة بالعنف المنزلي ضد المرأة ، حيث تم الإبلاغ عن ما يقارب نحو 90% من الحالات من قبل النساء المتزوجات حديثًا. قد تكون هذه الزيادة ناجمة عن الإجهاد الناتج عن فقدان فرص كسب العيش (أكثر ما تم الإبلاغ عنه قلق الناس في اليمن) أو التحول الأخير في أدوار الجنسين. وعلى مدار سنوات الصراع ، أصبحت المرأة تشارك بصورة متزايدة في العمل المأجور والكفاف من اجل العيش على حد سواء. في حين أن هذا قد ساعد في تعزيز وضعهم الاجتماعي ، فقد تسبب أيضًا في حدوث توتر بين الأزواج أو أفراد الأسرة. لقد أصبح الرجال مشردين عن أعمالهم التقليدية وقد يشعرون بالإحباط بشكل متزايد بسبب عدم قدرتهم على إعالة أسرهم ماديًا. يختلف سياق وطبيعة العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات باختلاف المواقع ، مما يجعل التعميم صعبًا. وفي المناطق الريفية والقرى، تتعرض النساء والفتيات لمخاطر متزايدة من العنف القائم على نوع الجنس، حيث يجب عليهن السفر لساعات طويلة لجمع المياه. وفي السياقات الحضرية، تواجه العاملات، وخاصة العاملات مع المنظمات الإنسانية، قيوداً على التمييز والتنقل، ويتعين عليهن أن يكن مصحوبات بوصي ذكر عند التنقل بين المقاطعات (IRC 29/01/2020 ، مجموعة الحماية 04/11/2020).

الفئات المستضعفة الرئيسية في اليمن	أثر الضعف في 2020
النازحون داخلياً	ازداد عدد النازحين داخلياً نتيجة لمدة نزوحهم، وإمكانية نزوحهم عدة مرات. هناك وصمة على النازحين داخلياً بسبب مخاوف بشأن كوفيد 19.
المهمشين	كان المهمشون بالفعل مستضعفين للغاية. لقد واجهوا وصمة عار متزايدة بعد المخاوف بشأن كوفيد 19.
المهاجرون	زادت نقاط الضعف والوصمة المرتبطة بالمهاجرين في عام 2020 بسبب المخاوف بشأن كوفيد 19. تم نقل ما يقرب من 15000 مهاجر من شمال اليمن إلى جنوبه أو دفعوا إلى الخطوط الأمامية.
الأشخاص الذين يعانون من حالات طبية أساسية	أصبحت هذه المجموعة أكثر عرضة للخطر في عام 2020 نتيجة تضرر المرافق الصحية ، وقيود الوصول ، وكوفيد 19. شكل الوباء ضغطا على مقدمي الخدمات الصحية ، بما في ذلك الصيدليات ، ودفع الناس إلى تجنبهم خوفا من انتقال العدوى. بعض الأمراض المصاحبة تجعل الناس أكثر عرضة للموت إذا أصيبوا بالفيروس.
العملة الصحيون	ظهر العاملون الصحيون كمجموعة معرضة جديدة في عام 2020 بسبب خطر التعرض لكوفيد 19. توفي أكثر من 100 عامل صحي ، بما في ذلك الصيادلة ، في عام 2020 بعد الإصابة بالفيروس.
الأسر التي تعيلها نساء	لا آثار جديدة
أطفال	لا آثار جديدة
العمال بأجر يومي	أثرت قيود كوفيد 19 - بما في ذلك الإغلاق الجزئي للأسواق بين مايو ويونيو - على الدخل اليومي للعاملين بأجر.
الناس الذين يعتمدون على التحويلات كدخلهم الوحيد	أصبحت هذه المجموعة معرضة بشكل خاص بعد جائحة كوفيد 19. العديد من اليمنيين في الخارج إما فقدوا وظائفهم أو واجهوا ظروفًا أدت إلى انخفاض الدخل.

المصادر: (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 11/12/2020؛ منظمة العفو الدولية 17/02/2020؛ CCY 01/12/2020؛ Med Global 22/07/2020)

وقد أدت عوامل كوفيد 19 وغيرها من العوامل إلى زيادة القيود المفروضة على الوصول، والقيود، وتكلفة التشغيل، مما أثر على نوعية الخدمات المقدمة.

وفي حين تحسنت ظروف العمل في اليمن في عام 2020، لا تزال البيئة العامة صعبة للغاية نتيجة للقيود المستمرة المفروضة على العمليات الإنسانية. أثرت هذه القيود على جودة الخدمات الإنسانية المقدمة ، وزادت التكاليف التي تنطوي عليها بيئة تشغيل كوفيد 19 وسط نقص التمويل. وهذه العوامل تزيد من صعوبة تلبية الاحتياجات الإنسانية، بينما تستمر هذه الاحتياجات في الازدياد. إن ما يصل إلى تسعة ملايين شخص، أي ما يقارب 45% من إجمالي المحتاجين في اليمن، لم يتمكنوا من الحصول على المساعدات أو تعرضوا لتأخير أو انقطاع المساعدات في وقت ما خلال العام.

Governorate with highest # of incidents in 2020

Source: OCHA

وعلى الرغم من أن إمكانية الوصول لا تزال صعبة في الجزء الشمالي من اليمن، فقد شهدت ظروف العمل تحسنا طفيفا عقب اجتماع عقد مع المسؤولين في المجال الإنساني في بروكسل في آذار/مارس 2020. وخلال الاجتماع ، أنشأ المانحون فريق رصد تقني يضم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات غير الحكومية الدولية، لرصد تحسن وصول المعونة إلى شمال اليمن. وحددت المجموعة سبعة شروط مسبقة ، و 16 معيارا ذات صلة ينبغي أن يمتثل لها الحوثيون. ولقد لوحظ بعض التحسن ، بما في ذلك الموافقة على برامج فرعية واتفاقيات رئيسية للمنظمات غير الحكومية ، فضلاً عن إلغاء ضريبة 2% المفروضة على مشاريع المنظمات غير الحكومية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 15/03/2021).

وأدى عدم الاستقرار السياسي ، وتدهور الأمن في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دوليا ، لا سيما على المستوى المركزي في عدن والساحل الغربي ، إلى زيادة قيود الوصول ، و التي لم تكن موجودة في السنوات السابقة من الصراع. وازدادت العقبات بسبب الديناميكيات السياسية بين الحكومة المعترف بها دوليا والمجلس الانتقالي الجنوبي ، وأدت الوزارات إلى إبطاء عملية الموافقة على مشاريع المعونة وتصاريح السفر، مما حال دون الاستجابة في الوقت المناسب لملايين اليمنيين. سجلت عدن أكبر عدد من حوادث الوصول ، بإجمالي 808 حادثة ، وزيادة كبيرة مقارنة ب 68 حادثة المسجلة في عام 2019. كما استغرقت طلبات التأشيرات والإقامة في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه وقتا أطول من المعتاد ، وفرضت السلطات عمليات بيروقراطية إضافية. وشهد الساحل الغربي تحديات متزايدة طوال العام ، عقب مطالب إدارية جديدة من جانب السلطة المحلية التي يمثلها طارق صالح. وتؤدي هذه المتطلبات إلى إضعاف الحركة في الوقت المناسب وتقديم المساعدات (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 15/03/2021؛ مناقشة ACAPS مع الجهات الفاعلة التنفيذية).

تسبب كوفيد 19 في آثار خاصة على المستجيبين الإنسانيين. تأثرت نوعية استجابتهم بالحركات المقيدة ، مما حال دون رصد المستشارين التقنيين لنوعية الخدمات المقدمة ، وأدى إلى اعتماد الإدارة عن بعد. كما ارتفعت تكلفة العمليات ، وازداد وقت التسليم بسبب البروتوكولات المتعلقة بكوفيد 19. واضطر القائمون بالاستجابة الإنسانية إلى تكييف الأنشطة المخططة لمراقبة الابتعاد الاجتماعي ، وتوفير معدات الحماية الشخصية للموظفين من أجل التقيد ببروتوكولات منع انتشار كوفيد 19. أما توزيع الأغذية ، الذي كان يستغرق ما بين ثلاثة وأربعة أيام لاستكماله ، فيحتاج الآن ما بين ستة وثمانية أيام لوصوله ، مما يتطلب مزيدا من الوقود ووقت الموظفين. وقد أدى تعليق الطيران وإغلاق المطارات الدولية في اليمن والمنطقة الكبرى إلى منع العاملين في المجال الإنساني من دخول البلاد(مناقشة ACAPS مع الجهات الفاعلة التنفيذية).

استمرت الظروف الاقتصادية المتدهورة في التأثير على القوة الشرائية للأفراد.

وازدادت الأحوال الاقتصادية سوءا طوال عام 2020 ؛ نتيجة لتلاقي الاتجاهات السلبية للاقتصاد الكلي. وأدى انخفاض قيمة الريال اليمني وفارق سعر الصرف بين الشمال والجنوب إلى زيادة الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للناس. كما أدى انخفاض تدفقات العملات الأجنبية إلى الداخل ، واستمرار استنفاد الودائع السعودية ، وانخفاض المساعدات الخارجية والتمويل الإنساني لليمن ، وكل ذلك في سياق الحرب الاقتصادية المستمرة بين الجيش الجمهوري اليمني والحوثيين إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية.

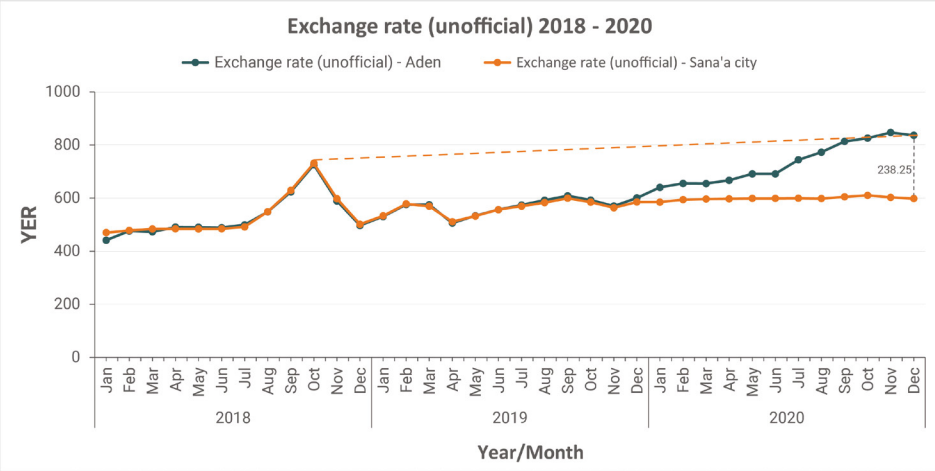

انخفضت قيمة الريال اليمني في عام 2020 ، واتسعت الفجوة في سعر الصرف بين صنعاء وعدن ، لتصل إلى 320 ريالاً في نهاية ديسمبر/كانون الأول. في ديسمبر 2019 ، أعلن الحوثيون قرار حظر الأوراق النقدية الجديدة لليمن ، تلك التي طُبعت وصدرت من قبل البنك المركزي اليمني فرع عدن بعد سبتمبر/أيلول 2016. في يناير/كانون الثاني 0202 ، انقسمت العملة بين الشمال والجنوب. وبحلول ديسمبر/كانون الأول ، كان الريال يُتداول بنحو 600 ريال لكل 1 دولار أمريكي في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون ، و 920 ريال لكل 1 دولار أمريكي في المناطق التي يسيطر عليها الجيش اليمني الجمهوري ، وهو أعلى سعر صرف منذ عام 2018 (ACAPS YETI accessed 30/04/2021 ؛البنك الدولي 01/09/2020؛ برنامج الغذاء العالمي 16/09/2020).

ويعزى الانخفاض السريع في قيمة الريال اليمني في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليا إلى عدة عوامل ، بما في ذلك الصراع بينها وبين المجلس الانتقالي الجنوبي مما أدى إلى انخفاض إيرادات الحكومة و بنك عدن المركزي اليمني. وتشمل العوامل الأخرى ، قيام بنك عدن المركزي اليمني بالطباعة المفرطة للأوراق النقدية الجديدة ، وقدرتها المحدودة على الوصول إلى العملات الأجنبية في السوق ، فضلا عن الانخفاض الحاد في التحويلات المالية بين آذار/مارس _حزيران/يونيه 2020 وشبه استنفاد الودائع السعودية. ولم ينخفض سعر الصرف في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين إلا انخفاضا طفيفا ، إذ بلغ 602 في نهاية كانون الأول/ديسمبر. ويرجع هذا الاستقرار إلى العرض المحدود من الأوراق النقدية القديمة فيما يتصل بالنشاط الاقتصادي ، والعملات الأجنبية الكافية لتلبية مطالب المستوردين ، والتدابير الصارمة التي تبناها الحوثيون لفرض نظام سعر الصرف الثابت في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وللتعويض عن الفرق في العملة ، رفعت البنوك التجارية ومبادلات الأموال رسوم التحويلات بالعملة المحلية من المحافظات الجنوبية إلى الشمالية من 30% إلى 35% منذ عام 2019.

واستمرت المنافسة على تنظيم واردات الحُديدة من الوقود واستلام ضرائب وارداتها من الوقود والجمارك في عام 2020. وأدت التحولات في ديناميكيات الاستيراد إلى أزمة وقود بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر. وزادت هذه الأزمة في ارتفاع الأسعار، وتسببت في مزيد من الاضطراب في خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي لعدة أشهر. وفي أعقاب قرار الحكومة المعترف بها دوليا بتعليق جميع أنشطة استيراد الوقود عن طريق الحُديدة في حزيران/يونيه 2020، حدث تحول واضح في ديناميكيات الاستيراد والتوزيع في اليمن. وأدى هذا التحول إلى إغلاق محطات الوقود الرسمية وفتح السوق غير الرسمية (الموازية) بين شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف الوقود وتضخم تكاليف المياه والنقل والسلع. وخلال هذه الفترة، أذنت الحكومة اليمنية بدخول شحنات وقود إضافية عبر ميناء عدن وميناء المكلا ، للسماح بتسليم الوقود برا إلى الحوثيين. وشددت DFA من القيود المفروضة على نقل الوقود وتوزيعه وبيعه في المناطق الخاضعة لسيطرتها ، مما يمثل النصيب الأكبر من سوق الصناديق المحلية. وبعد عدة محاولات وساطة قام بها مبعوث الأمم المتحدة ، استؤنفت واردات الوقود بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر.

وكان لكوفيد 19 وانخفاض أسعار الوقود العالمية أثر سلبي على التحويلات المالية بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ، مما سبب انخفاض القوة الشرائية للناس في اليمن. وفي الفترة ما بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ، انخفض تدفق التحويلات من المهاجرين اليمنيين وخاصة من يعيشون في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج انخفاضا كبيرا. ورغم أن التحويلات المالية بدأت تزداد باطراد في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ، فإنها لم تتعافى تماما بعد إلى مستويات ما قبل كوفيد 19 في نهاية عام 2020. وقد فرض هذا النقص في التعافي ضغطا كبيرا على المستفيدين من التحويلات المالية في اليمن ، ولا سيما من ليس لديهم مصدر آخر للدخل. وتعتمد نسبة تقدر بنحو 10% من الأسر اليمنية اعتماداً كاملاً على التحويلات المالية كمصدر للدخل ، في حين تعتمد نسبة 20% من الأسر اليمنية على التحويلات المالية كمصدر دخل جزئي. وتعتبر التحويلات أكبر تدفقات النقد الأجنبي إلى اليمن ، ويعتمد المستوردون عليها في التمويل. وأبلغ المستوردون وتجار الجملة وتجار التجزئة في المحافظات الجنوبية عن نقص العملة الصعبة نتيجة لانخفاض تدفقات التحويلات ، مما أدى إلى زيادة أسعار الخدمات والسلع الأساسية. وبين شهري مارس/آذار وأغسطس/آب كانت هناك زيادة بنسبة 40% في أسعار الزيوت النباتية. تقلبت أسعار الأرز والسكر (أكابس 16/12/2020؛ تعزيز السلام في اليمن من خلال الاقتصاد مارس/آذار 2020).

وفي عام 2020 ، انخفض تمويل خطة الاستجابة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بنسبة 56% مقارنة بعام 2019 ، الأمر الذي أدى إلى تعليق البرامج الرئيسية أو تقليص حجمها ، الأمر الذي تسبب في إحداث تأثير غير مباشر على النظام المالي في اليمن. وحصل مؤتمر إعلان التبرعات في يونيو/ حزيران 2020 على 2.16 مليار دولار أمريكي ، وهو ما يقل بنسبة 50% عن الاحتياجات المعلنة والمبلغ المتعهد به في عام 2019. وقاد المؤتمر العديد من البرامج إلى تقليص أو تعليق حجم مساعدتها. وفي نيسان/أبريل 2020 ، بدأت وكالات عديدة في تقليص حجم مساعدتها أو تعليقها بسبب نقص الأموال. وقد أثر هذا النقص في التمويل على الخدمات الصحية ، حيث أغلقت مرافق كثيرة حجم الخدمات المقدمة ونطاقها أو قلصت منهما بما في ذلك 140 مرفقا يوفر خدمات الرعاية الصحية الإنجابية. كما انخفضت المساعدات الغذائية في المحافظات الشمالية من حصص الإعاشة الكاملة كل شهر إلى كل شهر آخر، مما خفض المساعدات الخاصة بتسعة ملايين شخص إلى النصف. وكان لخفض المعونة الإنسانية في اليمن أثر سلبي غير مباشر على سوق الصرف الأجنبي ، مما زاد من انخفاض قيمة الريال اليمني ورفع أسعار السلع المستوردة.